الثكنات العسكرية في الاناضول واثرها على الاقتصاد العثماني ١٨٥٠-١٨٦٠ ثكنة كوللي – سليمية – ازمير أنموذجاً

م.د. علي نعيم محمود
جامعة سامراء/كلية التربية/قسم التاريخ
م.م. سيف خليل حسين
جامعة سامراء/كلية التربية/قسم التاريخ

Military Barracks in Anatolia and Their Impact on the Ottoman Economy (1850–1860): The Kuleli, Selimiye, and Izmir Barracks as a Model

Dr. Ali Naeem Mahmoud
University of Samarra / College of Education / Department of History

Asst. Lect. Saif Khalil Hussein
University of Samarra / College of Education / Department of History

الكلمات المفتاحية: للدولة العثمانية ، الحرب، الثكنات العسكرية
Keywords The Ottoman Empire, war, military barracks

ملخص

أتيحت للدولة العثمانية فرصة فريدة لمعاينة واختبار التقنيات العسكرية المتقدمة لكلٍّ من فرنسا وإنجلترا. وسعت من خلالها إلى تحديث جيشها. وبهذا أصبحت البنادق الإنجليزية، وشبكة التلغراف، وفرقة الموسيقى العسكرية، إضافة إلى تقنيات تشييد المباني اللوجستية الفرنسية، من بين التطبيقات التي تبنّتها الدولة العثمانية وكيّفتها ضمن مؤسستها العسكرية .

بتوجيه قوات حفظ الأمن الداخلي، المكلّفة أساسًا بالحفاظ على النظام، إلى جبهات القتال في محاولة لتغيير مسار الحرب، برز وضع داخلي فوضوي تحوّل إلى كارثة اجتماعية حقيقية. وعندها أعيد النظر في المقرّات العسكرية التي كانت تتمركز فيها الوحدات العثمانية المقاتلة ضد القوات المتحالفة والقيصرية الروسية، حيث خضعت هذه المقرات لأعمال تطوير وإعادة تنظيم شاملة وقد جرى إعادة تصميم هذه المباني بما يتيح لها احتضان وحدات عسكرية متكاملة، مستلهمين إلى حدٍّ كبير نموذج المقرات العسكرية الفرنسية.

ان التطورات والتغييرات احدثت زيادة واضحة في الطلب على المواد الغذائية، والمنسوجات، والأحذية، ومواد التنظيف، والوقود، وذلك نتيجة تمركز أعداد كبيرة من الجنود في المنطقة، وقد تولّى تجّار المنطقة تلبية هذا الطلب المتزايد. كما أن كل السلع المرتبطة بالحياة اليومية، التي كان الجنود أو القيادات العسكرية يبتاعونها من الأسواق المحلية، أسهمت بوصفها دعمًا خارجيًا مباشرًا للاقتصاد المحلي وبذلك تمكّن التجار والمنتجون والفلاحون والحِرَفيون الذين لبّوا احتياجات الثكنات العسكرية من زيادة رؤوس أموالهم وتوسيع إنتاجهم أو مخزونهم. وقد أفضى هذا الوضع إلى إحداث تطور ملحوظ في الاقتصادات المحلية، وأسهم في بروز مراكز حضرية غنية ومتنامية تفوقت بوضوح على الولايات المجاورة لها. ويُعتقد أن جميع الثكنات العسكرية التي جرى تناولها على مستوى الأناضول قد أسهمت في تطوير المدن التي أُقيمت فيها بدرجة تفوق المدن الأخرى المحيطة بها .

Abstract

The Ottoman Empire was presented with a unique opportunity to observe and evaluate advanced military technologies from both France and England. Through this exposure, the Ottoman state sought to modernize its army. Consequently, English rifles, the telegraph network, military music bands, and French techniques for constructing logistical military buildings were among the innovations adopted and integrated into the Ottoman military institution.

The deployment of internal security forces—originally tasked with maintaining public order—to the battlefronts in an attempt to alter the course of the war resulted in internal disorder that evolved into a genuine social crisis. As a result, the Ottoman authorities reconsidered the military headquarters where Ottoman units had been stationed while fighting against the allied forces and Imperial Russia. These headquarters subsequently underwent comprehensive development and reorganization. The buildings were redesigned to accommodate integrated military units, drawing heavily on the model of French military barracks.

These developments and structural changes led to a significant increase in demand for food supplies, textiles, footwear, cleaning materials, and fuel due to the large concentration of soldiers in the region. Local merchants assumed responsibility for meeting this growing demand. Moreover, all goods related to daily life that were purchased by soldiers and military officials from local markets functioned as a direct external stimulus to the local economy. As a result, merchants, producers, farmers, and craftsmen who supplied the needs of the military barracks were able to increase their capital and expand their production or stock. This situation ultimately led to a noticeable development in local economies and contributed to the emergence of prosperous and expanding urban centers that clearly outperformed neighboring provinces. It is believed that all the military barracks examined across Anatolia played a significant role in fostering the development of the cities in which they were established, to a degree that surpassed other surrounding cities.

المقدمة

مع بدء الدولة العثمانية بفقدان قوتها السـابقة، انطلقت حركات الإصـلاح التي تسـارعت وتيرتها في عهد السلطان سليم الثالث، وقد انعكست آثارها على مختلف مؤسسات الدولة. ولا سيما أن الهزائم المتكررة التي مُنيت بها الدولة في العديد من الحروب خلال الفترات المتأخرة دفعت إلى إعطاء أولوية خاصـة للإصـلاحات في المجال العسكري. وعلى إثر ذلك شرع في إنشاء مبانٍ جديدة للثكنات العسكرية في مركز الدولة وفي الولايات، لتلبية احتياجات الجيش الجديد من حيث التدريب والإقامة وغيرها.

نتيجتاً للظروف التي مرت بها الدولة العثمانية ومحاولتاً منها لمواكبة التطور وتطبيق الاصـلاحات في داخل الدولة العثمانية وتحديداً الجيش, بدأ تشـييد عدد كبير من الثكنات العسـكرية في مختلف أرجاء الإمبراطورية، حتى غدت الدولة في تلك المرحلة أشبه بـــ ورشة كبرى لبناء أُنشئت وحدة عسكرية تحت اسم جيش الرديف (الاحتياط)، بهدف ضمان تنفيذ أوامر الدولة ونواهيها في المناطق البعيدة عن المركز، والحفاظ على الأمن والنظام إلى حين وصول القوات العسكرية من العاصمة في حال وقوع اضطرابات أو تمردات.

ولتلبية احتياجات جيش الرديف من حيث الإقامة وسـائر المتطلبات، شُـيّدت في العديد من الولايات مبانٍ للثكنات قادرة على اسـتيعاب ما لا يقل عن كتيبة عسـكرية واحدة. ومن المعروف أن منشـآت الثكنات كانت من المؤسـسـات التي تُخلّف آثارًا سـلبية على اقتصـاد الدولة. في وقت كانت فيه حدود الدولة تتقلص بشكل متزايد ويشهد اقتصادها تدهورًا مستمرًا.

سـعى البحث إلى دراسـة آثار هذه الثكنات على اقتصـاد الدولة من جهة، وعلى اقتصـادات المناطق التي أُنشئت فيها من جهة أخرى، وذلك من خلال استخلاص استنتاجات تحليلية توضّح طبيعة هذه التأثيرات ومدى عمقها. واقتصر على الثكنات الواقعة في والأناضول .

جرى تقييم النفقات التي أُنفقت على تطوير هذه الثكنات والمباني الملحقة بها، إضـــافة إلى تحليل آثارها الاقتصـــادية على المناطق التي أُقيمت فيها، وذلك من خلال اســـتخلاص اســـتنتاجات قائمة على المعطيات .

ففي سياق البحث تم التطرق الى المصرفيات وتجهيز هذه الثكنات من المؤن والمواد الاولية والغذائية وكيف كان لها الدور الفعال في النهوض والمســـاعدة في تطور الاقتصـــاد العثماني الداخلي وتحديداً في المناطق التي انشئت بها هذه الثكنات العسكرية .

تمهيد

شكّلت حرب القرم نقطة تحوّل بالغة الأهمية بالنسبة للدولة العثمانية. فقد خاضت القوى الغربية التي طوّرت تقنياتها العسـكرية الحديثة الحربَ مباشـرةً على الأراضـي العثمانية إلى جانب الجيش العثماني ضـد القيصرية الروسية. وكان هذا التحالف مرحلةً اختباريةً متبادلة لقوة الأطراف المتحالفة، إذ قدّمت الدول الغربية دعمها للجيش البري العثماني بصورة أساسية من خلال قوتها البحرية(Şimşek, 2006: 8).

أتيحت للدولة العثمانية فرصـــة فريدة لمعاينة واختبار التقنيات العســـكرية المتقدمة لكلٍّ من فرنســـا وإنجلترا. وعلى الرغم من عدم قدرتها على إنتاج هذه التقنيات محليًا، فإنها لجأت إلى اقتنائها عبر الشـــراء، وسعت من خلالها إلى تحديث جيشها. وبهذا أصبحت البنادق الإنجليزية، وشبكة التلغراف، وفرقة الموسيقى العسكرية، إضافة إلى تقنيات تشييد المباني اللوجستية الفرنسية، من بين التطبيقات التي تبنّتها الدولة العثمانية وكيّفتها ضمن مؤسستها العسكرية(Şimşek, 2006: 9).

نظرًا لما خلّفته حرب القرم من خسائر بشرية جسيمة في صفوف الجيش العثماني، واجهت الدولة في المراحل المتقدمة من الحرب نقصًـــا حادًا في عدد الجنود. ومع توجيه قوات حفظ الأمن الداخلي، المكلّفة أساسًا بالحفاظ على النظام، إلى جبهات القتال في محاولة لتغيير مسار الحرب، برز وضع داخلي فوضوي تحوّل إلى كارثة اجتماعية حقيقية. وعندها أعيد النظر في المقرّات العسكرية التي كانت تتمركز فيها الوحدات العثمانية المقاتلة ضد القوات المتحالفة والقيصرية الروسية، حيث خضعت هذه المقرات لأعمال تطوير وإعادة تنظيم شاملة وقد جرى إعادة تصميم هذه المباني بما يتيح لها احتضان وحدات عسكرية متكاملة، مستلهمين إلى حدٍّ كبير نموذج المقرات العسكرية الفرنسية. وبدأت داخل الثكنات العسكرية تتشكّل منظومة متكاملة من المرافق، شملت مساكن المشاة، وإسطبلات ومرابط الفرسان، ومهاجع أفراد المدفعية ومستودعاتهم، ومبانٍ

للوحدات اللوجستية، إضافة إلى الحمّامات والمطابخ الخاصة بالجنود والضباط، وغيرها من الملحقات التي راحت تتعاقب في الظهور داخل المقرات العسكرية ذات الطابع التاريخي(Erler, 2017: 80).

إن تدهور الأمن الداخلي والنظام العام بسبب حرب القرم لم يكن بعيدًا في نتائجه عن حالة الفوضى التي شهدتها البلاد خلال تمردات الجلاليين. وما إن وضعت الحرب أوزارها بتوصّل الأطراف إلى تسوية، حتى توجّهت الدولة مجددًا إلى إعادة ضبط الأمن الداخلي، فعملت على تطوير الثكنات العسكرية القائمة وإنشاء قوة أمنية أكثر تنظيمًا وكفاءة وقد رافق التوسّع المتزايد في قدرات الثكنات العسكرية، وارتفاع أعداد الوحدات العسكرية والقيادات المقيمة فيها، تشكّلُ طاقةٍ اقتصاديةٍ مهمة. إذ أُضيف إلى المسار الاقتصادي الراكد نسبيًا للاقتصادات المحلية مصدرٌ خارجيّ جديد بفضل الثكنات، ما أتاح فرصًا واسعة للتشغيل ورأس المال لصالح التجار والمنتجين المحليين(Halaçoğlu, 1991: 35). فعلى سبيل المثال، أدّت ثكنة أرضروم إلى زيادة واضحة في الطلب على المواد الغذائية، والمنسوجات، والأحذية، ومواد التنظيف، والوقود، نتيجة تمركز أعداد كبيرة من الجنود في المنطقة، وقد تولّى تجّار المنطقة تلبية هذا الطلب المتزايد. كما أن كل السلع المرتبطة بالحياة اليومية، التي كان الجنود أو القيادات العسكرية يبتاعونها من الأسواق المحلية، أسهمت بوصفها دعمًا خارجيًا مباشرًا للاقتصاد المحلي وبذلك تمكّن التجار والمنتجون والفلاحون والحِرَفيون الذين لبّوا احتياجات الثكنات العسكرية من زيادة رؤوس أموالهم وتوسيع إنتاجهم أو مخزونهم. وقد أفضى هذا الوضع إلى إحداث تطور ملحوظ في الاقتصادات المحلية، وأسهم في بروز مراكز حضرية غنية ومتنامية تفوقت بوضوح على الولايات المجاورة لها. ويُعتقد أن جميع الثكنات العسكرية التي جرى تناولها على مستوى الأناضول قد أسهمت في تطوير المدن التي أُقيمت فيها بدرجة تفوق المدن الأخرى المحيطة بها Yaramış, (2002: 119).

اولا: اثر ثكنة كوللي في تطور الاقتصاد المحلي العثماني

تُعدّ مباني الثكنات العسـكرية مؤسـساتٍ ذات تأثير سـلبي على مالية الدولة، في حين تحمل آثارًا إيجابية على اقتصـاد المناطق التي تقع فيها. وتُعدّ ثكنة كوللي، الواقعة ضـمن النطاق الجغرافي لمنطقة الأناضـول وفق التقسيمات العثمانية، واحدةً من هذه المنشآت ومنذ تشييدها الأول، شـهدت الثكنة العديد من عمليات البناء والترميم والإضـافات، الأمر الذي جعلها موضـع إنفاق مالي متكرر. فمن خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٥٠–١٨٦٠ ، خضـعت ثكنة كوللي خلال هذه السـنوات لسـلسـلة من أعمال البناء والإصـلاح المختلفة، ما جعلها عنصـرًا بارزًا في سـجلات الإنفاق ضـمن اقتصـاد الدولة. وكان أول إنفاق مهم في هذه المرحلة يتمثل في دائرة همايون (الغرفة الخاصـة) التي أنشأها السلطان عبد المجيد لنفسه عام ١٨٤٧ . وفي عام ١٨٥٠ جرى تجديد أثاث الغرفتين الكبرى والصـغرى الواقعتين ضـمن دائرة همايون :Yavuz, 2018 (161). أُنفِقَ 370 قرشًا أجرةً للحمّالين وأجرة القوارب من أجل نقل أثاث الغرفة الكبيرة والصـغيرة، كما أُنفِقَ 750قرشًـا لأعمال ترتيب الأثاث ووضـعه في مكانه. وبذلك بلغ مجموع ما أُنفق على الدائرة الهمايونية مبلغًا قدره ٩٠٠٠ قرشًا (Yavuz, 2018: 161).

بعد قرابة أربع سـنوات من تجديد أثاث الدائرة الهمايونية في ثكنة كوللي، أُصـلِح في عام ١٨٥٤ سقفُ مبنى الماناج (menaj) الذي كان السلطان عبد المجيد قد أنشأه لتدريب فئة الفرسان التي تعزّز قدرة الجيش على الحركة والمناورة، كما جرت تنظيفات لمجاري السـيول .ووفقًا لوثيقة مؤرخة في ١٢ حزيران ١٨٥٤، بلغت كلفة أعمال الإصلاح والتنظيف 14.000قرش وإضافةً إلى ذلك، جرى في العام نفسه تجديد أعمدة الرايات في الثكنة، وقد بلغت كلفة التجديد 1.106,5 قرشًـا وفي عام ١٨٥٤ خُصّـصـت ثكنة كوللي

الإنجليز بسبب حرب القرم .فبعد اندلاع الحرب في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٤ نتيجة السياسة التوسعية لروسيا، دخلت إنجلترا وفرنسا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية رفضًا لتسليم الأراضي العثمانية لروسيا، وبذلك استُخدمت ثكنات إسطنبول خلال سنوات الحرب مستشفياتٍ لجنود الجيوش المتحالفة (Ramazanoğlu, 2003: 88).

وصلت طلائع الجيش الإنجليزي إلى إسطنبول في ٢٥ نيسان ١٨٥٤، وأُسكن الجنود الوافدون في ثكنتي كوللي وسليمية اللتين جرى إخلاؤهما لصالحهم وفي رسالة أُرسلت إلى السراسكير حسن رضا باشا بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٨٥٤ أُفيدَ بأن كثيرًا من نوافذ ثكنة كوللي مكسور، وأن الجنود المقيمين فيها يعانون بسبب ذلك؛ وطُلِبَ الإسراع في إصلاح هذه النوافذ. ويُفهَم من السياق أن النوافذ المكسورة قد جرى إصلاحها استجابةً لهذا الطلب وبعد أن استُخدمت ثكنة كوللي قرابة ثلاث سنوات مستشفى للجنود الإنجليز، بدأت الدولة العثمانية في الأيام التي تقرّر فيها إخلاء الثكنة أي بتاريخ ٩ أيلول ١٨٥٦ أعمال ترميم في المبنى شملت قنوات المياه، والمهاجع، والإسطبلات، وسائر المواضع وفي أواخر العام نفسه، وفي الليلة الواصلة بين٢٤ ٢٥ ايلول احترق أكثر من نصف ثكنة كوللي وفي اليوم التالي جرت مراسلات مع حسن رضا باشا بشأن إجراء الكشف اللازم للترميم، وتأمين الموارد المالية اللازمة للبناء (Aybet, 2010: 22).

صدر أمرٌ بالشروع فورًا في ترميم الثكنة بتاريخ ١٥ تموز ١٨٥٧، وأن تتكفل وزارة المالية بتغطية الكلفة وبعد هذا الحريق، شُيّدت مبانٍ جديدة ضمن ثكنة كوللي الهمايونية، فتوسّعت المساحة وزادت القدرة الاستيعابية للمبنى.(Aybet, 2010: 24).

يُفهَم أن أعمال الترميم قد اكتملت بتاريخ ٢٣ أيلول ١٨٥٧ ووفقًا للتقرير الذي أرسله مدير الجيش الخاص الهمايوني واصف باشا إلى دار الشورى، فقد أُنجز ترميم الثكنة بمبلغ 8.055,5 قرشًا وبذلك تكون

النفقات التي أُنفقت على ثكنة كوللي في سـنوات محددة قد اتضـحت بالاسـتناد إلى الوثائق وفي المرحلة اللاحقة استمر استعمال المبنى بأشكال مختلفة، وتواصلت أعمال الصيانة وكل عملية إصلاح كانت تسـتلزم تخصـيص جزء من الميزانية للثكنة وهذه النفقات التي تُعدّ عبئًا على خزينة الدولة يُحتمل أنها كانت تُعدّ في المقابل مصدرَ رزقٍ وربحٍ لتجار المنطقة وحرفييها.(Uzunçarşılı, 1995: 554).

تُعدّ ثكنة كوللي كسـائر الثكنات الواقعة ضـمن حدود الدولة العثمانية من المنشـآت التي تُحدث أثرًا سلبيًا على الاقتصاد العام للدولة من جهة، غير أنها تُحقق في المقابل أثرًا إيجابيًا على اقتصاد المنطقة التي تقع فيها بفضل ما تضمّه من جنود وقيادة عسكرية. ولتقييم حجم مساهمة الثكنة الواقعة اليوم في تشَنْغَل كوي في انعاش اقتصاد المنطقة، يلزم معرفة عدد الجنود المقيمين فيها لمعرفة المصاريف التي ستنفق عليهم والتي ستجهز من الناطق المجاورة لها هذا ما ينعكس ايجاباً على الموارد الاقتصادية للمنطقة (Moltke, 1995: 79).

تُظهر المراسـلات التي جرت في إطار إعادة تحويل المبنى من تحفظ خانة إلى ثكنة، أن اسـتخدامه كتحفظ خانة كان قائمًا، وأنه كان يُفكّر بدلًا من ذلك في إنشـاء ثكنة جديدة في موضـع مناسـب قادرة على استيعاب فوجين من سلاح الفرسان وبناءً على هذه المعلومة يمكن الادعاء بأن ثكنة كوللي كانت منشأةً قادرة على استيعاب فوجين من الفرسان وبتاريخ ٢ شباط ١٨٢٧ كان تنظيم فرسان العساكر المنصورة في إسطنبول يتكوّن من ١٥٨٢ شخصًا .وكان في كل جناح من التنظيم ٧٧١ شخصًا، وفي كل صفٍّ ١ يوزباشي (قائد مئة)، و٢ ملازم يوزباشي و١ سنجقدار (حامل راية) ، و٢ جاويش، و١٠ أونباشي، و٩٠ نفرًا، و١ سقّاء، أي ما مجموعه ١٠٧ أشـخاص كما يظهر أنه في صـيف عام ١٨٢٧ طُبّقت الإصـلاحات التي أُجريت على تنظيم المشـاة في العسـاكر المنصـورة على تنظيم فرسـان سـيليسـتره أيضًـا. ووفقًا للقانوننامة الجديدة للفرسـان

آذار ١٨٢٨م) جرى الانتقال من تنظيم "تَرْتيب" فرسـان قوامه ١٣٢٣ إلى نموذج فوجيّ مكوّن من كتيبتين، قوام كل منهما ٨٨٤ جنديًا .وفي خريف العام نفسه، عُدِّل تنظيم "ترتيب" فرسان إسطنبول ليُعاد ترتيبه على أساس نموذج فرسان سيليستره.(Yaramış, 2002: 226).

وبالاستناد إلى هذه المعطيات وإلى سعة الثكنة، يمكن افتراض أن عدد المقيمين فيها بلغ ١٧٦٨ شخصًا .ولتقييم مقدار تحويل الموارد المالية الخارجية إلى المنطقة من خلال إعاشة هؤلاء، ينبغي معرفة الأسعار والنِّسَب الخاصة بتخصيصات الخبز واللحم المفروم التي تُموَّل مركزيًا ومن المعروف أن الجيش العثماني كان يُقرّ مدفوعاتٍ وتخصيصاتٍ متباينة لوحداته المختلفة.(Suha, 2011:84).

وفي دفتر يعود إلى عام ١٨٣٧ تبيّن أنه جرى تخصيص 11.605 رغيفًا يوميًا بسعر 27 بارة للرغيف لصالح ١٧٣٤ من ضباط الفرسان وأفرادهم، ووصلت الكلفة الإجمالية إلى 7.833 قرشًا .وبالمثل، خُصّص يوميًا لعدد ١٧٣٤ من ضباط الفرسان وأفرادهم مقدار 5.020,5 قِيّة من اللحم المفروم بسعر ٧٢ بارة للقِيّة الواحدة، ووصلت الكلفة الإجمالية إلى 9.036 قرشًا.(Şimşek, 2006: 13).

عند تطبيق هذه البيانات على عدد ١٧٦٨ جنديًا في ثكنة كوللي، يمكن تقدير حجم القوة الشرائية الخارجية التي تذهب إلى خبّازي المنطقة وجزّاريها على أساس يومي وشهري وسنوي. فوفقًا لذلك، يلزم لعدد ١٧٦٨ جنديًا في ثكنة كوللي إعداد 11.832 رغيفًا يوميًا .ويعادل ذلك خلال شهر واحد 354.960 رغيفًا، وخلال سنة 4.259.520 رغيفًا .أمّا من حيث الكلفة، فيُفترض أن تكون تخصيصات الخبز قد بلغت 7.986,5 :قرشًا يوميًا، و 239.595قرشًا شهريًا، و٢ يُك ٨٧٥.١٤٠ قرشًا سنويًا . ويمكن القول إن هذا المبلغ كان ذا أهمية حيوية لخبّازي المنطقة (Özkan, 2018: 155).

اما ما يخص اللحم المفروم لعدد ١٧٦٨ جنديًا، فإن الكمية اليومية ينبغي أن تبلغ 5.118,94

قِيّة .ويعادل ذلك خلال شهر 153.568,23 قِيّة، وخلال سنة 1.842.818,76قِيّة . ومن حيث الإنفاق، يلزم أن تكون كلفة تخصيص اللحم المفروم قد بلغت 9.212 قرشًا و٤ بارات يوميًا، وهو ما يصل خلال شهر إلى 276.363 قرشًا، وخلال سنة إلى ٣ يُك ٣١٦.٣٥٦ قرشًا .ويمكن القول إن هذا المبلغ قد وفّر موردًا يُعين جزارَي المنطقة على زيادة إنتاجهم(Özen, 2013: 75).

إن تحويل هذه الأرقام إلى وحدات القياس الحديثة يُظهر على نحو أوضح مدى مساهمة الدولة من خلال وجود الجنود في المنطقة في الاقتصاد المحلي . إذ من المعروف أن القِيّة الواحدة تعادل ١.٢٨٣ غرامًا .وبناءً على ذلك، فإن كمية اللحم المخصّصة سنويًا لجنود ثكنة كوللي، والتي بلغت 1.842.818,76قِيّة، تعادل بالوحدات الحديثة 2.364.335.495 غرامًا .وبصياغة أكثر وضوحًا من حيث الحجم التجاري، يتبين أنه جرى تزويد أفراد الثكنة بما يقارب 2.365طنًا من اللحم خلال عام (Yaramış, 2002: 83).

إذا افترضنا أن هذه الكمية من اللحم كانت تُوفَّر عبر ذبح الأغنام، فيلزم معرفة متوسط ما يقدمه الرأس الواحد من اللحم. فإذا اعتُبر أن خروفًا من نوع الميرينو بوزن ٥٠ كغم يعطي ٢٥ كغم من اللحم مع العظم، وأن ما يمكن استخدامه لحمًا مفرومًا لا يتجاوز ١٥ كغم، فإن الصورة تصبح أكثر دلالة. وبسبب اختلاف أوزان الأغنام بحسب النوع، يبدو تثبيت المتوسط عند ١٣.٥ كغم معيارًا معقولًا.٣٢٠ وعليه، فإن توفير 2.364.335.495 غرامًا من اللحم سنويًا لعدد ١٧٦٨ جنديًا يستلزم ذبح ما مجموعه 1.752 رأسًا من الغنم. وفي ضوء ذلك يمكن الادعاء بأن منتجي الماشية الصغيرة كانوا قادرين على تصريف مواشيهم بسهولة ولا تقتصر مساهمة ثكنة كوللي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة على تلبية احتياجات الجنود والقيادة العسكرية، بل تمتد كذلك إلى ما يُجرى فيها من أعمال بناء وترميم في فترات

متقطعة(Konyalı,2007:87). فكل عملية بناء أو إصـلاح كانت تؤدي إلى تحويل مبلغ معين من خزينة الدولة إلى المنطقة. غير أنه نظرًا لاسـتحالة اسـتقصـاء جميع أعمال الترميم والبناء، يمكن اعتماد مثال عام ١٨٥٠ المتمثل في تجديد أثاث غرف الدائرة الهمايونية داخل الثكنة. فقد جرى تأمين المواد اللازمة للتجديد من تجار المنطقة، كما شُـغّلت مجموعة من ٥٠ شـخصًـا لنقل الأثاث وترتيبه، ودُفع لهم إجمالي 1.120 قرشًـا .وبذلك تحقق تحويلٌ جديد لمورد مالي خارجي إلى المنطقة. ومن خلال هذا المنظور، يتضـح أن ثكنة كوللي وإن كانت عبئًا على الاقتصـاد العام فإنها كانت ذات أثر إيجابي على الاقتصـاد والحياة الاجتماعية للمنطقة التي تقع فيها (Özkan, 2018: 161).

ثانيا: اثر ثكنة سليمية على تطور الاقتصاد المحلي العثماني

كانت ثكنة سليمية أكبر منشأة عسكرية مركزية تابعة للجيش. وكان كونها أكثر ضخامة مقارنةً بسائر الثكنات ينعكس بالضـرورة على حجم المصـروفات المخصـصـة لها. ويُفهَم أن أعمال الإصـلاح التي بدأت عقب الحريق الذي وقع عرضًـا في عام ١٨٤٦ قد اكتملت تمامًا في عام ١٨٥٠ . وفي رسـالة بعث بها محمود باشـا إلى السـراسـكير محمد رُشـدي باشـا بتاريخ ٢٧ ذي القعدة ٢٣ أيلول ١٨٥١، أوضـح أن ترميم الثكنة قد انتهى، وأن واجهاتها الخارجية قد طُليت بالكلس الأبيض. كما طلب الإذن بطلاء المواضـع التي لم تتضـرر من الحريق إضـافة إلى مخازن الذخيرة وبيت البنادق الواقعة باتجاه رصـيفي كأفاق وحريم باللون الأبيض بدلًا من اللون الأحمر القديم، بحيث تُطلى المواضـع المُرمَّمة على نفس الشـاكلة بالكلس الأبيض. وطلب كذلك الإذن بإصـلاح بعض النوافذ الواقعة في الطوابق السـفلى والعليا في الجهة المذكورة، وإصـلاح درج عمود الراية الواقع في تلك الناحية ويُفهَم من المراسـلات أن الإذن قد مُنح لكلٍّ من ترميم المواضـع المتضررة وطلاء المواضع غير المتضررة بالكلس الأبيض(Aybet, 2010: 195).

بعد نحو ثلاث سـنوات من اكتمال الترميم الكبير في ثكنة سـليمية، خُصِّـصـت الثكنة سـنة ١٨٥٤ للجنود الإنجليز بسـبب حرب القرم. وخلال هذه الفترة جرى إفراغ مخازن الغلال الواقعة في ميناء باشـا في أُسْـكُدار لصـالح لوازم الجنود الإنجليز، ثم جرى إصـلاحها. كما رُممت مسـتشـفى حيدر باشـا وإسـطبلات المدفعية والفرسان المحيطة بالثكنة. وقد تقرر أن تُدفع نفقات الترميم المقدرة بنحو ستة آلاف قرشٍ وزيادة من قبل وزارة المالية وفي العام نفسه ١٨٥٤سُجّل إنفاقٌ آخر. فوفقًا لوثيقة مؤرخة ٢٧ شباط ١٨٥٤ جرى الكشف على الأجزاء المحتاجة إلى الترميم من قنوات مياه ثكنة سـليمية، وقدّرت كلفة الإصـلاح باسـتثناء ثمن الرصاص القديم بنحو سبعة وعشرين ألف قرشٍ وزيادة (Erler, 2017: 163).

وتفيد متابعة الوثيقة نفسـها أنه جرى إبرام عقد مع عامل قنوات المياه سـلمان آغا الذي تعهد بتنفيذ أعمال الإصـلاح بكلفة أقل بمقدار ٢٠٠٠ قرش ٣٢٥ ومن المحتمل أن يكون إصـلاح القنوات مرتبطًا كذلك بتخصـيص الثكنة للجنود الإنجليز وخلال سـنوات اسـتمرار حرب القرم، عاد إلى الواجهة ملفّ أرضٍ سـكنية أرض قصـر تعود لشـخص يـدعى خوجـة مُنيرة خـانم، مسـاحتهـا 3.020,5 ذراعًـا أي ٣.٠٢٠,٥×٢.٢٦٥٣٧٥٠.٧٥= م² كانت قد نُزعت ملكيتها في زمن سابق جدًا. وقد تقرر دفع ٢٥ قرشًا عن كل ذراع , إلا أن مجرى التنفيذ انتهى إلى دفع ٢٠ قرشًـا عن كل ذراع. وقد أبلغت منيرة خانم هذا الأمر إلى المجلس الأعلى عبر عريضـة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٨٥٥، طالبةً تسـديد المتبقي من مسـتحقاتها على أساس ٥ قروش لكل ذراع بما مجموعه 16.700,5 قرشًا بصورة عاجلة. وقد نوقش الموضوع في المجلس الأعلى، وصدر قرارٌ يقضي بدفع المبلغ المتبقي بوصفه الباقي(Karpat, 2010: 199).

بحلول عام ١٨٥٥ يتضـح أن أعمال إصـلاح قنوات المياه في ثكنة سـليمية قد اكتملت. ففي تقرير بعثته وزارة المالية إلى المجلس الأعلى بتاريخ ٢٦ شباط ١٨٥٦ ذُكر أنه بعد إتمام إصـلاح القنوات بواسطة

أُجريت تحقيقات، وتبين أن كلفة الإصـلاح بلغت في مجموعها 26.628 قرشًا .غير أن سلمان آغا كان قد وافق على تنفيذ الإصـلاح لقاء 25.000قرش، لذا اسـتُفهم المجلس الأعلى عن كيفية الزيادة البالغة 1.628قرشًا وفق سجل الكشف الثاني. فجاء قرار المجلس الأعلى بصيغة قبول واحتساب مبلغ 25.000 قرش فقط (Aybet, 2010: 200).

اظهرت السنوات اللاحقة استمرار أعمال الإصلاح في الثكنة دون انقطاع. فوفقًا لدفتر الكشف الأولي المؤرخ ٢٣ حزيران ١٨٥٨ أصـبحت غرف الضـباط، والمهاجع، وأماكن التنزّه، وسـائر المواضـع في ثكنة سليمية محتاجة إلى ترميم. وقد أُدرجت في دفتر الكشف المواضع التي ستُرمَّم والمبالغ المرصودة لكل موضع على حدة.(Gedik, 2015: 91).

شـهدت ثكنة سـليمية أعمالَ ترميمٍ أخرى في عام ١٨٥٩، تمثلت في تثبيت أربعة مانعات صـواعق على أبراج الثكنة. إذ كان يلزم لتثبيت مانعات الصـواعق وجود سـلاسـل بطول ١٢٥ ذراعًا لكل واحدة ١٢٥×٠.٧٥ 93.75 غير أن السـلاسـل التي أُرسـلت من أوروبا جاءت بطول ١٢٧ ذراعًا لكل سـلسـلة ١٢٧×٠.٧٥ 95.25 بناءً على ذلك تقرر تصـنيع السـلاسل المطلوبة من سلكٍ نحاسـي في مصـنع الدولة الهمايوني للحديد / التيّمور، وقد قُدِّر أن كلفة إنتاج السـلاسل ستبلغ 25.760 قرشًا. وفي العام نفسه أُنفِقَ أيضًا على قنوات المياه الخاصة بثكنة سليمية. فالمياه التي تُزوَّد بها الثكنة كانت تمر عبر عدد من البساتين الكروم، وتضـم عددًا كبيرًا من الصـنابير. وتُظهر المراسـلات أن الصـنابير كانت تتعرض للتلف بسـبب قيام أصـحاب البسـاتين بسـقي بسـاتينهم عبر هذه الصـنابير. لذلك جرى لحماية الصـنابير بناء جدران حولها وتغطيتها بأغطية أقفال أغطية حماية . وقد أُفيد بأن العمل اكتمل بكلفة بلغت 90.000 قرش

(Gedik, 2015: 93). وهي من أكبر المنشــآت العســكرية التابعة للدولة في مركز العاصـــمة. وحجم المبنى—بطبيعة الحال—يرفع حجم الإنفاق عليه. وفي المقابل، فإن الثكنة تؤثر إيجابًا في اقتصـــاد المنطقة من جهتين رئيسيتين:

١. تخصيصات الإعاشة الممنوحة للجنود والقيادات المقيمة فيها،

٢. وما يُنفَّذ فيها من أعمال بناء وترميم.

ولأجل تقدير حجم هذا الأثر الاقتصـــادي، لا بد من معرفة عدد الجنود المقيمين في الثكنة. وبعد تحديد هذا العدد يمكن الكشـف بدرجة كبيرة عن مقدار الموارد المالية "الخارجية" التي تُضـخ في اقتصـاد المنطقة عبر نظام الإعاشة (Ziya, 1994: 70).

ويذكر انه في أيلول ١٨٣٧ ثكنة سليمية تتسع لــ ١٠.٠٠٠ جندي .وبالرغم من أن عدد الجنود كان يختلف باختلاف الفترات، فإن اعتماد هذا الرقم لأغراض الحسـاب لأثر الثكنة في اقتصـاد المنطقة (Gedik, 2015: 122).

من المعروف أن ثكنة سليمية كانت ثكنة مخصصـة لمشاة جيش العساكر المنصورة المحمدية الذي أسسه السلطان محمود الثاني. ووفقًا لـ قانون نامة العساكر المنصورة، ينبغي تخصيص 7.029 رغيفًا يوميًا مُستخرجة من 781 قِيّة من الدقيق لصالح ١٥٣٦ من جنود المشاة و٣٦ من ضباطهم أي مجموع ١٥٧٢ وقد ورد في القانون نامة أن سعر الرغيف ٨ بارات، وأن كلفة تخصيص الخبز اليومي لعدد ١٥٧٢ شخصًا تبلغ 175 قرشًا و٩ بارات .وبالمثل، ينبغي تخصـيص 390,5 قِيّة يوميًا من لحم الغنم المفروم لصـالح ١٥٧٢ جنديًا وضابطًا، وقد حُدد سعر القِيّة في القانون نامة بـ ١٣ بارة وعند تطبيق هذه المعطيات على عدد

١٠.٠٠٠من الجنود المقيمين في ثكنة سـليمية، تتضـح لنا بصـورة يومية وشـهرية درجة ما يمتلكه خبازو المنطقة وجزاروها من قوة طلبٍ خارجي وسيولةٍ ماليةٍ (Ziya, 1994: 7).

فبحسب الحسابات الواردة في النص:

١. يحتاج ١٠.٠٠٠ جندي يوميًا إلى معالجة 5.000 قِيّة من الدقيق لإنتاج 45.000رغيف.

٢. وهذا يعادل خلال شهر 150.000 قِيّة دقيقًا تُنتج 1.350.000رغيف.

٣. وخلال سنة 1.800.000 قِيّة دقيقًا تُنتج 16.200.000رغيف.

ان من خلال هذه الأرقام يتضـح أنه خلال عام واحدة فقط جرى إرسـال ما مقداره ٣ يُك و٢٤٠.٠٠٠ قرش إلى المنطقة بدلًا عن تخصـيص الخبز. وبالمثل فإن اللحم المفروم المخصـص يوميًا لعدد ١٠.٠٠٠ جندي، والمقدّر بـ 2.500 قِيّة، يصل في الشهر إلى 75.000 قِيّة، وفي السنة إلى 900.000 قِيّة . وبناءً عليه يُفترض أن يكون قد جرى إرسال 292.500 قرش إلى المنطقة خلال سنة بدلًا عن تخصيصات اللحم المفروم. وخلاصـةً، فإن مبلغ ٣ يُك و٢٤٠.٠٠٠ قرش بدل خبز، و 292.500 قرش بدل لحم مفروم سنويًا لصالح ١٠.٠٠٠ جندي، من شأنه أن يقدم دعمًا ملموسًا للتجار المحليين(Gedik, 2015: 99).

ولتوضيح حجم هذا التحويل المالي بصورة أدق، تُحوَّل هذه التخصيصات إلى المقاييس الحديثة. وبما أن القِيّة الواحدة تعادل ١.٢٨٣ غرامًا، فإن كمية الدقيق المستخدمة في صناعة الخبز سنويًا ينبغي أن تبلغ وفق النص 2.304.400 غرامًا وبالمثل، فإن كمية اللحم المخصـصـة سـنويًا والتي تصـل إلى 900.000 قِيّة تعادل بالقياس الحديث 1.154.700 . وبالاسـتناد إلى معيار المقارنة المعتمد في قسـم ثكنة كوللي، فإن توفير كمية اللحم المخصصة سنويًا لـ١٠.٠٠٠ جندي يستلزم ذبح ما مجموعه 8.554 رأسًا من الغنم

ويُـفـهـم .

من ذلك أن هذه الكميات تمثل قيمة كبيرة للغاية بالنسـبة لمنتجي الأغنام والمواشـي الصـغيرة في المنطقة كما أن موردًا ماليًا خارجيًا آخر يصـــل إلى المنطقة يتمثل في أعمال البناء والترميم المنفذة داخل الثكنة. وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن ثكنة ســـليمية تُعد عبئًا ماليًا على الاقتصـــاد العام للدولة، لكنها في المقابل منشـأة ذات أثر إيجابي قوي على اقتصـاد المنطقة التي تقع فيها Özkan, (2018: 163).

ثالثا. الاثار الاقتصادية لثكنة أزمير في نمو الاقتصاد المحلي العثماني

شـهدة ثكنة ازمير عمليات تطوير كباقي الثكنات العسكرية التي بدأت الدولة بتطويرها فباشرة الدولة العثمانية بترميم البنايات الموجودة في الثكنة ففي هذا السـياق أُنفِق الدولة العثمانية على أعمال الترميم إجمالًا مبلغ 8.453 قرشًا و١٦ بارة . وبعد مراسلات بشأن الجهة التي ستغطي هذه الكلفة، تقرر أن تُدفع من قبل وزارة المالية أن دفتر الكشـف الذي أُعدَّ بعد الترميم قد دُوّن فيه كل شـيء بتفصـيل شـديد وبعناية دقيقة. كما يظهر من دفتر الكشـف أيضًـا أن ثكنة إزمير مثل ثكنتي كوللي وسـليمية إبّان حرب القرم قد خُصِّـصـت هي الأخرى لجنود الجيوش المتحالفة خلال الحرب (Gedik, 2015: 39).

إن المدفوعات الشـهرية المنتظمة والتخصـيصـات التي كانت الدولة تمنحها لفئات الموظفين والإداريين والعسكريين في خدمتها، كانت تضـمن وصـول مبلغ محدد من الأموال إلى اقتصـاد المنطقة كل شـهر بوصـفه موردًا خارجيًا منتظمًا. وكان هذا التدفق النقدي الشـــهري القادم من الخارج ذا أهمية بالغة بل حيوية بالنســـبة للتجار وأصـحاب المهن ذات العائد الاقتصـادي في المنطقة. وبناءً على ذلك كان النشـاط التجاري في الإقليم

سبيل المثال، فإن تمركز وحدة عسكرية منتظمة داخل ثكنة أزمير يتيح لتجار المدينة أن يبقوا في حالة نشاط وحركة اقتصادية واضحة(Cengiz, 2012: 167).

كما أن عناصـــر الأمن التي نشـــرتها الدولة العثمانية في أزمير بحســـب متطلبات الأمن الداخلي، وبحســب الظروف المتغيرة للأمن الخارجي في ذلك الزمن—كانت تمثل شـريحة اجتماعية معينة داخل البنية الاجتماعية. وكانت فئات الفرسان والمشاة والمدفعية التابعة لجيش العساكر المنصورة المحمدية الذي أسسه السلطان محمود الثاني، من بين بعض الفئات العسكرية الموجودة في المنطقة. وكانت هذه الفئات، بما تحمله من تراكمات ثقافية جاءت بها من مناطقها الأصـلية، تسـهم في إغناء البيئة المحلية اجتماعيًا. Yaramış, (2002: 199).

ورغم صعوبة الكشف بشكل كامل عن حجم الوجود العسكري في المنطقة، فإن الاعتماد على الوثائق الأرشـيفية ومصـــادر الأدبيات يسـمح بتقدير حجم القوة العسـكرية في أزمير، وبالتالي تحديد مقدار الموارد الخارجية التي كانت الدولة تحولها إلى المدينة اجتماعيًا واقتصـــاديًا. ومن المعروف أن ثكنة أزمير خُططت بحيث تسـتوعب نحو ١٥٠٠ جندي كما تبيّن في السـجلات التي تعود إلى عام ١٨٢٩أن ترتيبًا واحدًا من الجنود كان متمركزًا في إزمير. ومن المعلوم أن الترتيب خلال تلك الفترة كان يتكون من حيث عدد الأفراد من ١٢٠٠ من الجنود ليبلغ المجموع ١٥٦٢ شـخصًـا. وبناءً عليه ومن خلال سـعة الثكنة ومعطيات الدفتر، لا يبدو من الخطأ القول إن ثكنة أزمير كانت تؤوي قوة عســكرية قوامها ١٢٠٠ جنديًا Gedik, 2015: (100).

من المعروف أن الدولة العثمانية كانت تخصص مدفوعات واستحقاقات مختلفة بحسب أنواع القوات وفئاتها لذلك فإن اعتماد بيانات تخصيصات جنود الولايات بوصفها معيارًا هو النهج الأكثر منطقية للوصول

تقدير معياري. ومن خلال هذا المعيار يمكن تحديد حجم ما كانت الدولة تحولُه من موارد مالية خارجية لصـــالح جنودها في أزمير. ولهذا تعد بيانات تخصـــيصـــات الخبز واللحم المفروم لجنود ثكنة أزمير في عام ١٨٢٩ والتي كان تمويلها من السـلطة المركزية فوفقًا لهذه البيانات جرى تخصـيص رغيفين يوميًا لكل جندي بسعر ١٣ بارة للرغيف. وبالمثل تبيّن أن اللحم المفروم الذي يباع القِيّة الواحدة منه بـــــ٣١ بارة قد خُصِّص للجندي يوميًا بما يعادل ٧ بارات وانطلاقًا من ذلك، فإن توفير الخبز لـــــ ١٢٠٠ جندي يعني خبز ٢٤٠٠ رغيف يوميًا، وهو ما يتطلب إشعال الأفران يوميًا وتوزيع الخبز على مستحقيه. وقد ذُكر أن السلطة المركزية كانت ترسـل 780 قرشًـا يوميًا مقابل هذه الكمية من الخبز. ويعادل ذلك خلال شـهر ٧٢٠٠٠ رغيف، وفي المقابل تكون السـلطة المركزية قد أرسـلت خلال هذا الشـهر فقط مبلغ 23.400 قرش بوصـفه موردًا ماليًا خارجيًا إلى أزمير لقاء تخصيصات الخبز(Karal, 1946: 63).

أما تخصـــيص اللحم المفروم الذي كانت قيمته تُرســل أيضًـــا من المركز فيُذكر أنه خلال يوم واحد اســتُهلك لعدد ١٢٠٠ جندي مقدار 270,967 قِيّة من اللحم المفروم (من لحم الغنم). ويُفترض أن يصـــل الاستهلاك خلال شـهر إلى 8.129 قِيّة .وبناءً عليه ينبغي أن تكون السلطة المركزية قد أرسلت إلى أزمير خلال شهر واحد مبلغ 252.000 قرش بدلًا عن تخصيصات اللحم المفروم ولفهم حجم هذه التخصيصات بصـورة أدق، تُحوّل كمية اللحم المخصـص إلى وحدات القياس الحديثة. فبحسـب الحسـاب الوارد في النص، فإن كمية اللحم التي بلغت 8.129قِيّة خلال شـــهر لعدد ١٢٠٠ جندي تعادل 10.429.507غرامًا . وبالاعتماد على المعيار المعتمد في قســـم ثكنة كوللي وهو أن الخروف الواحد يوفّر ١٣.٥ كغم من اللحم المفروم فإن توفير كمية ١٠ أطنان و٤٢٩ كغم و٥٠٧ غرام شـهريًا يسـتلزم ذبح ما لا يقل عن ٧٧٣ خروفًا

منتظمة. ويُفهم من ذلك أن هذا الأمر كان ذا أهمية بالغة لمنتجي الماشـــية الصـــغيرة في المنطقة وعائدات اقتصادية مهمه (Karal, 1946: 65).

من المعروف أن جزءًا مهمًا من الإيرادات المتحصـــلة من الضـــرائب في أزمير كان يُســـتخدم لتلبية الاحتياجـات المحليـة. ورغم أن بـدل الخبز واللحم لجنود أزمير كـان يُموَّل من السـلطـة المركزيـة، فـإن الاحتياجات اليومية الأخرى للجنود وقيادة الثكنة كانت تُغطى من اقتصـاد الدولة المحلي .فتكاليف الوقود في الشـتاء، والمواد المسـتخدمة للإضـاءة الليلية مثل الشـموع، ومواد النظافة مثل الصـابون، كانت تُغطى عبر تخصيصات ممولة من الموارد المحلية وبذلك كانت نسبة مهمة من الضرائب المحصلة من المنطقة تعود إلى الاقتصاد المحلي عبر نفقات إعاشة القوات الموجودة فيها(Beydilli, 2003: 135).

فمن أجل تقديم مثالٍ حسابي على ذلك، يمكن النظر إلى مادة الملح بوصفها عنصرًا ممولًا من موارد الضرائب المحلية. فقد تبيّن في دفتر عام ١٨٢٩ أنه خلال شهر واحد جرى تخصيص 257 قِيّة من الملح لعدد ١٢٠٠ جندي، وكان سـعر القِيّة ٥ بارات ووفق النص فإن قيمة الملح المخصـص شـهريًا لعدد ١٢٠٠ جندي تبلغ 32.125 قرشًـا .أما خلال سـنة فتصـل إلى 385 قرشًـا و٥ بارات .وبناءً على ذلك، فإن مبلغًا سـنويًا قدره 385 قرشًـا عاد إلى اقتصـاد المنطقة من خلال تخصـيص الملح وحده. ومع إدخال بقية المواد الممولة من الضـرائب المحلية، يتضـح بصـورة أكبر أن جزءًا كبيرًا من الضـرائب المحصـلة من المنطقة كان يعود مرة أخرى إلى اقتصادها المحلي (Yaramış, 2002: 198).

كما يتمثل مورد مالي خارجي آخر تُحوله السلطة المركزية إلى المنطقة في أعمال البناء والترميم المنفذة في الثكنة. فعلى سبيل المثال، عندما وصل خبر تشريف السلطان إلى أزمير، جرى ترميم داخل الثكنة، وقد تم تأمين جميع المواد المستخدمة فيه من تجار المنطقة، بما تسبب في انتقال مبلغ معتبر من

الدولة إلى تجار أزمير. وإضـافةً إلى ذلك، فقد كسـبت مجموعة من ٥٠ شـخصًـا عملوا بوصـفهم معلمين وعمالًا مبلغًا إجماليًا قدره 3.542 قرشًـا . وهذه الأموال سـتنتقل داخل المجتمع عبر البيع والشـراء، الأمر الذي ينشّـط التجارة. كما أن انتقال المال بين الناس يتيح لهم سـداد ديونهم المتبادلة، وهو ما يعزز التماسـك الاجتماعي. ومن ثمّ تسهم الثكنة في الحياة الاجتماعية كما تسهم في الحياة الاقتصادية. كما أن وجود الجنود والقيادة، وعمليات البناء والترميم الدورية، يرسّـخ بين التجار "مبدأ المنافسـة" على بيع أجود السـلع، بما يتيح للسـكان الوصـول بسـهولة إلى منتجات أكثر جودة، ويعزّز بدوره الثقة بين أفراد المجتمع، فتتطور الحياة الاجتماعية في المنطقة (Karal, 1946: 65).

الخاتمة

لقد أدركت الدولة العثمانية، بعد أن بدأت تفقد شـيئًا فشـيئًا قوّتها التي تميّزت بها في عصـور التأسـيس والازدهار، أنّها باتت بحاجة إلى إصلاحات جديدة وجذرية.

بداءة عمليات الاصـلاح في الجيش العثماني والتي استهلتها بتشييد ثكنات جديدة في الأناضـول لتأمين كل احتياجات الجيش الجديد. غير أنّ هذه المنشـآت، التي كانت مقرّ إقامة جنود النظام الجديد نحو خمس سنوات تقريبًا، تعرّضت للتخريب مع جيش النظام الجديد نفسه الذي اضطُرّت الدولة إلى إلغائه.

أُنشـئ في الولايات جيشٌ رديف واسـتدعى ذلك بناء ثكنات في كثير من السـناجق تكفي على الأقل لاستيعاب كتيبة واحدة لتلبية احتياجات الجيش الجديد في الأطراف ، وأصـبحت مسـألة إسكانهما وتزويدهما باحتياجاتهما سببًا في بدء بناء ثكنات جديدة في عموم البلاد، حتى غدت الدولة في تلك الحقبة أشبه بـ"ورشة ثكنات" واسعة. وقد أدّت إسطنبول والأناضـول نصيبهما في هذا المسار على نحوٍ كبير، بل وبأكثر مما هو متوقع .

التي شُـيّدت في تلك الفترة ثكنة كولِلي، التي بدأ بناؤها عام ١٨٢٧ ، في المنطقة التي تُسـمّى في كثير من الوثائق "حديقة كولِلي و حديقة البرج، واكتمل بناؤها بعد نحو سـنة. وقد واصـلت هذه الثكنة، عبر ما شـهدته من أعمال بناء وترميم متكررة، أثرها السلبي على مالية الدولة.

أمّا ثكنة السليمية وهي من أقدم الثكنات ذات التاريخ العريق في الطرف الآسيوي من إسطنبول فقد كانت بُني لجنود النظام الجديد. وقد أُحرقت وتعرّضـــت للتخريب خلال تمرد قباقجي مصـــطفى الذي اندلع لإلغاء النظام الجديد، وبقيت فترةً في حالة خراب. ثم أعاد بناءها في الموضـع نفسـه وبحجم ، وظلت مدة طويلة مقرًا لجنود المشاة. ألحق بها أضرارًا جسيمة ثم أُعيد ترميمها لتأخذ إلى حدّ بعيد شكلها الحالي. وخلال حرب القرم خُصصت مستشفى للجنود البريطانيين، وهي تُعدّ من النوادر التي وصلتنا من عمارة الثكنات العثمانية.

من الثكنات للجيش الجديد أيضًـا ثكنة إزمير المعروفة باسـم "الثكنة الصـفراء" بسـبب لونها في المكان الذي يقع فيه اليوم ميدان كوناك. وبعد أن خضـعت لأعمال بناء وترميم متكررة، خُصـصـت خلال حرب القرم ١٨٥٣–١٨٥٦ لإقامة الجنود البريطانيين، على غرار ثكنتي كولِلي والســليمية. واســتُخدمت هذه الثكنة في خدمة المؤسسـة العسكرية نحو ١٢٥ سنة تقريبًا ١٨٢٨–١٩٥٣ ثم هُدمت عام ١٩٥٣ على يد بلدية إزمير نتيجة المناخ السياسي آنذاك وتبدّل القيم العسكرية.

أنّ الثكنات أثّرت سلبًا في اقتصاد الدولة، فإنها أثّرت إيجابًا وبدرجة كبيرة في الاقتصادات المحلية للمناطق التي تقع فيها. فهي توفّر تدفّقًا نقديًا خارجيًا معتبرًا إلى الاقتصاد المحلي، سواء عبر الإعاشات اليومية للجنود وقياداتهم التي تتكفل بها السلطة المركزية أو عبر أعمال البناء والترميم التي تُجرى على فترات. كما أنّها تسهم في عودة جزء مهم من الضرائب المحصّلة من المنطقة إلى الاقتصاد المحلي. وخلاصة القول إنّ تأثير الثكنات على اقتصاد الدولة كان سلبيًا، في حين كان تأثيرها على الاقتصادات المحلية إيجابيًا، وقد حاولت هذه الدراسة ولو بقدرٍ ما إظهار هذه الآثار وإبرازها.

المصادر:

1. Aksun, Ziya Nur. (1994). *Osmanlı tarihi* (Cilt III). İstanbul: Ötüken Neşriyat.
2. Aybet, Gülgün Üçel. (2010). *Avrupalı seyyahların gözüyle Osmanlı ordusu (1530–1699).* İstanbul: İletişim Yayınları.
3. Beydilli, Kemal. (2003). Mahmud II. In *İslâm Ansiklopedisi* (Cilt 27). İstanbul: Türkiye Diyanet Vakfı.
4. Cengiz, Eroğlu, vd. (2012). *Osmanlı vilayet salnamelerinde Halep.* Ankara: ORSAM Ortadoğu Stratejik Araştırmalar Merkezi.
5. Erler, Mehmet Yavuz. (2017). Payitaht (İstanbul) Askeri İdadisi'nde öğrenciler ve metropoldeki eğitim standardı (1838–1915). *Studies of the Ottoman Domain, 7*(13).
6. Erler, Özkan, & Selçuk, Mehmet. (2018). Dukakin sancağı ve çevresi nüfus defteri ve gündelik yaşama dair düşündürdükleri. In Zafer Gölen & Abidin Temizer (Ed.), *Osmanlı dönemi Balkanlar'da gündelik hayat.* Ankara: Gece Kitaplığı.
7. Gedik, Emine. (2015). *Arşiv belgelerine göre Kütahya redif taburu ve redif kışlası* (Yayımlanmamış yüksek lisans tezi). Dumlupınar Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü.
8. Halaçoğlu, Yusuf. (1991). *XIV–XVII. yüzyıllarda Osmanlı devlet teşkilâtı ve sosyal yapı.* Ankara: Türk Tarih Kurumu.
9. Karal, Enver Ziya. (1946). *Selim III'ün hat-tı hümayunları: Nizam-ı Cedid (1789–1807).* Ankara: Türk Tarih Kurumu.

10. Karpat, Kemal Haşim. (2010). *Osmanlı nüfusu (1830–1914).* İstanbul: Timaş Yayınları.

11. Konyalı, İbrahim Hakkı. (2007). *Abideleri ve kitabeleriyle Konya tarihi.* Konya: Yeni Kitap Basımevi.

12. Moltke, Helmuth von. (1995). *Moltke'nin Türkiye mektupları* (H. Örs, Çev.; 2. basım). İstanbul: Remzi Kitabevi.

13. Özen, Özlem. (2013). *II. Mahmut dönemi askeri ıslahat sürecinde ortaya çıkan kışla yapıları ve mimari özellikleri* (Yayımlanmamış doktora tezi). İstanbul Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü.

14. Ramazanoğlu, Gözde. (2003). *Osmanlı yenileşme hareketleri içerisinde Selimiye kışlası ve yerleşim alanı* (Yayımlanmamış doktora tezi). Yıldız Teknik Üniversitesi Fen Bilimleri Enstitüsü.

15. Şimşek, Ali Rıza. (2006). *Osmanlı ordusunda 18. ve 19. yüzyıllarda yapılan ıslahat çalışmaları ve bu çalışmalarda yabancı uzmanların rolü* (Yayımlanmamış yüksek lisans tezi). Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü.

16. Suha , Baytimur, Oğuz. (2011). *Osmanlı devletinde hapis ve sürgün cezaları (1791–1808)* (Yayımlanmamış doktora tezi). Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü.

17. Uzunçarşılı, İsmail Hakkı. (1995). *Osmanlı tarihi* (Cilt II). Ankara: Türk Tarih Kurumu.

18. Yaramış. (2002). *II. Mahmut döneminde Asakir-i Mansûre-i Muhammediye (1826–1839).*

19. Yavuz, Mehmet. (2018). Trabzon Vilayeti'nde kanun kaçakları (1856–1869). Ankara Üniversitesi.